التغير الاجتماعي–الثقافي لدى فئة الأخدام بمدينة تعز
"دراسة تتبعية– مقارنة لسكان المدينة السكنية بالبعرارة"

د. منذر أحمد إسماعيل إسحاق
أستاذ علم الاجتماع المساعد– جامعة تعز

ملخص البحث:

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة التغيرات الاجتماعية والثقافية لدى فئة الأخدام، والمدى الذي وصلت إليه هذه التغيرات، خصوصاً في ظل التحول السكني الذي باتوا فيه حالياً، على اعتبار أن التغير في السكن هو نوع من التغير الاجتماعي، الذي يحمل في طياته الكثير من التطورات المتعلقة بأسلوب العيش، وأنماط السلوك، وقضاء وقت الفراغ، وتكوين العلاقات مع الغير، وغيرها من القضايا الأخرى.

تعتمد هذه الدراسة باعتبارها دراسة تتبعية، على المنهج المقارن، الذي يهدف إلى معرفة الفروق والتغيرات الاجتماعية–الثقافية التي شهدتها هذه الفئة –موضوع الدراسة– بعد مرور ما يزيد على خمس سنوات منذ انتقالها إلى المدينة السكنية الجديدة، في منطقة البعرارة الواقعة في الجهة الغربية من مدينة تعز (المجال المكاني للدراسة)، ومقارنتها بما كانت عليه قبل انتقالها، وذلك من باستخدام طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، من خلال اختيار عينة عشوائية منتظمة، وقد بلغ حجم العينة (60) من أرباب الأسر ذكوراً وإناثاً، استخدمت معهم أداة استمارة المقابلة، التي تم تحليل بياناتها باستخدام الطرق الإحصائية الوصفية المتبعة في مثل هذه الدراسات والمتمثلة بجداول التكرار، والنسب المئوية، من خلال التحليل الإحصائي الآلي (SPSS)، ومن ثم تم تصميم الجداول الإحصائية بما يتلاءم مع أهداف الدراسة.

وخرجت الدراسة بالنتائج الأساسية التالية:

- عدم ملاءمة حجم السكن الجديد بالنسبة لبعض الأسر، مع حجم وأعداد أفراد الأسرة الواحدة.
- القصور في مستوى الوعي ببعض الجوانب الصحية، ومن أبرزها تنظيم النسل، ومحدودية الاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة، واستخدام المرافق الصحية، ولكن ذلك لا يمنع من القول ببروز بعض التحسن في بعض تلك الجوانب.
- عدم كفاية التحسن الطفيف فيما يتعلق بالوعي بأهمية تنظيم الإنفاق على النحو الكافي، وبما يتلاءم مع التدني في مستوى دخل الأسرة.
- ضعف الإدراك أو الإلمام بأهمية تبادل الزيارات مع الجيران والأقارب، وخصوصاً مع المحيط الاجتماعي خارج نطاق المدينة السكنية، أو نطاقها الجغرافي (منطقة البعرارة).
- استمرارية بعض السلوكيات الاجتماعية والأخلاقية الخاطئة، كاستخدام الألفاظ النابية والشتائم، في إطار عملية الاتصال الاجتماعي، سواء بين أفراد الفئة وبعضهم، أم مع الفئات الاجتماعية الأخرى (من خلال أفراد العينة).

مقدمة

تعد التغيرات الاجتماعية– الثقافية، والاقتصادية، والسياسية، من أهم وأبرز الظواهر التي تخضع لها المجتمعات الإنسانية كافة مهما بلغت درجة هذه المجتمعات من التقدم والتخلف على اعتبار أن التغير هو ظاهرة طبيعية في المقام الأول، لا يخلو منها مجتمع أياً كان، وذلك بتأثير عدد من العوامل المختلفة، طبيعية كانت أم تكنولوجية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية.

والمجتمع اليمني أحد هذه المجتمعات التي شهدت تغيرات متسارعة ومتنوعة في كثير من نواحي الحياة المختلفة، بحيث شمل هذا التغير كل فئات المجتمع وقطاعاته المختلفة وعملت على إذابة الكثير من الفواصل والحدود بين الفئات داخل المجتمع، ومن ثم تخطي الظروف الموضوعية التي عززت مسألة التراتب الاجتماعي في المجتمع باستثناء، فئة "الأخدام" التي ظلت تحتل أسفل المراتب الاجتماعية، الأمر الذي عزز عزلتها، وبالتالي حال دون إمكانية حدوث أي حراك اجتماعي لديها.

لكن –مع مرور الوقت– حظيت بقدر بسيط من هذا الحراك، مقارنة بالتحولات التي شهدها المجتمع ككل، وهنا كان لابد من الإشارة من خلال هذا البحث إلى التغيرات التي طالت حياتهم رغم محدوديتها، لكي يتسنى لنا معرفة المدى الذي وصلت إليه هذه التغيرات في ظل عزلتهم عن المجتمع، أو مقدار اتصالهم به، كون الاتصال والعزلة يلعبان دوراً مؤثراً في إحداث التغيير المطلوب، في معظم جوانب الحياة الاجتماعية– الثقافية.

من هنا يأتي الحديث في إطار هذه الدراسة حول التغير الاجتماعي– الثقافي الذي شهدته هذه الفئة باعتبارها إحدى الفئات أو الشرائح الاجتماعية في المجتمع اليمني، وهي التي اختلفت وتعددت تسمياتها، فكان من بينها: "ساكني الصفيح"، و"المهمشين"، و"الأشد فقراً"، في إشارة إلى أصحاب البشرة السوداء، ممن يتخذون من ضفاف مجاري السيول، وأطراف المدن، مناطق سكنية، تتسم بطابعها العشوائي، وبساطة البناء فيها، وغياب الكثير من مقومات المعيشة الآمنة، بما فيها النظافة.

وهي فئة عُرفت بمحدودية دخل أفرادها، واشتغالهم بالمهن الأقل إقبالاً من بقية الشرائح الاجتماعية، كالعمل في جمع المخلفات، وتنظيف الشوارع، والخرازة، ... وغيرها من المهن التي تكاد تكون حكراً على هؤلاء.. والتي أسهمت بدورها –إلى جانب المفهوم التاريخي السائد لدى غالبية أفراد المجتمع اليمني حول الجذور التاريخية لهذه الفئة– في فرض نوع من العزلة، على أفراد هذه الفئة، الأمر الذي جعل الغالبية منهم – إن لم يكن جميعه– يشعرون بغياب الكثير من الحقوق التي ينبغي أن يحصلوا عليها كمواطنين يمنيين، حتى وصل الأمر إلى الاعتقاد بوجود حالة من عدم الاندماج الاجتماعي.

هذه العوامل وغيرها يبدو أنها قد أسهمت بشكل ملحوظ في بروز توجهات لدى الحكومة اليمنية، من خلال بعض المنظمات الدولية المانحة، نحو تحسين الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، لهذه

الجماعات، بما يساعدها على تحقيق ظروف معيشية أفضل، وصولاً إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي في المجتمع، وتجاوز حالة العزلة، سواءً كانت مفروضة ذاتياً، أم مجتمعياً.

فكانت إحدى الخطوات الإجرائية في هذا الاتجاه، بناء مدينة سكنية، بمواصفات جيدة، لاستيعاب، العائلات المنتمية لهذه الجماعات، خصوصاً تلك التي كانت تسكن في مناطق مجرى السيول، وهي المدينة السكنية التي تم بناؤها في منطقة "البعرارة" بمدينة تعز، وهي المجال المكاني الذي يمثل مجال دراستنا.

إشكالية الدراسة ومسوغاتها:

تتركز مشكلة الدراسة في التعرف على طبيعة التغيرات الاجتماعية–الثقافية التي شهدتها فئة "الأخدام" بعد انتقالها من العيش في مساكن من الصفيح على ضفاف مجاري السيول، التي كانت أكثر عرضة لكوارث السيول، إلى مدينة "البعرارة " التي تمثل تجمعاً سكنياً يضم مجموعة من المنازل الحديثة، والتعرف على أبرز مظاهر التحول في الجوانب الاقتصادية، والصحية والاجتماعية، سواء على الصعيد التطبيقي (السلوكي)، أم على الصعيد الفكري (الاتجاهات).. لاسيما في ظل تركيز عدد من منظمات المجتمع المدني على نشر الوعي الثقافي لدى هذه الفئة، من خلال تقديم برامج توعوية وإنمائية متخصصة، بغية إحداث تغيير ملموس.

تستمد هذا الدراسة أهميتها من تركيزها على التغير الاجتماعي–الثقافي لدى فئة "الأخدام"، وما لهذه التغيرات من دور هام في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية على مستوى المجتمع المحلي (تعز) من جهة، والمجتمع الكلي (اليمن) من جهة أخرى، حيث تعاني هذه الفئة من وجود العديد من الصعوبات التي تحول دون إحداث أي تغيير يذكر في الحياة الاجتماعية على وجه التحديد، وبالتالي بقاء أفرادها تحت رحمة العوز والحاجة، وافتقارهم إلى ضرورات العيش، مما يعني بقاءهم خارج نطاق المجال الخدمي، الذي يسعى الأفراد من خلاله إلى الدفع بعجلة التنمية الشاملة، التي تقتضي التوازن في مضامينها وأبعادها وأهدافها، بحيث لا يكون هناك تمييز بين جماعة وأخرى، سواء في عوائد التنمية أم أعبائها، وعدم اقتصارها على الفئات المجتمعية القادرة على صنع التنمية، بل أنها شموليتها لكل مكونات المجتمع، ليستفيد المجتمع من طاقات أفراده، وخصوصاً فئة "الأخدام" التي تشكل قوة عمل كبيرة، وبما يعمل على تحقيق التماسك والترابط بين كافة قطاعات المجتمع.

وبالتالي فان الدراسة التي بين أيدينا تهدف إلى التعرف على طبيعة التغيرات الاجتماعية والثقافية لهذه الفئة، والمدى الذي وصلت إليه هذه التغيرات، خصوصاً في ظل التحول السكني الذي باتوا فيه حالياً، على اعتبار أن التغير في السكن هو نوع من التغير الاجتماعي الذي يحمل في طياته الكثير من التطورات المتعلقة بأسلوب العيش، وأنماط السلوك، وقضاء وقت الفراغ، وتكوين علاقات مع الغير، وغيرها من القضايا الأخرى.

المفاهيم والمصطلحات:

1. التغير الاجتماعي Social Change:

يُعرِّف (غي روشيه) التغير الاجتماعي بأنه: "كل تحول في البناء الاجتماعي، يلاحظ عبر الزمن، ولا يكون مؤقتاً وسريع الزوال، لدى فئات واسعة من المجتمع، بحيث يغير مسار حياتهم.[1]

ويعرفه أحمد زكي بدوي بأنه: "كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي، سواءً في بنائه أم في وظائفه، خلال فترة زمنية معينة، والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على كل تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها".[2]

2. التغير الثقافي Cultural Change :

يعرف التغير الثقافي بأنه: "كل تحول يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة بما في ذلك العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب، واللغة هذا بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في بنيان المجتمع ووظائفه. وعلى هذا فمفهوم التغير الثقافي أوسع حدوداً ومدلولاً، وأكثر شمولاً وامتداداً من مفهوم التغير الاجتماعي، لأن كل تغير ثقافي يتضمن بالضرورة تغيراً اجتماعياً".[3]

كما يعرّف (درسلير) التغير الثقافي بأنه: "تحول أو انقطاع عن الإجراءات المجربة والمختبرة والمنقولة عن ثقافة الماضي، مع إدخال إجراءات جديدة، وهذا النوع من التغير يمس الأذواق الخاصة بالأكل والشرب واللبس والفن والتقاليد والأخلاق والتكنولوجيا بالإضافة إلى تغير بينان المجتمع ووظائفه".[4]

3. "الأخدام":

كلمة "الأخدام" هي صيغة الجمع لكلمة "خادم"، وهم الذين يقومون بتقديم خدمات معينة لغيرهم، في العديد من المجالات، كالقيام بالأعمال المنزلية، والعمل في جمع القمامة، وأعمال النظافة والصرف الصحي.[5]

وكلمة "خادم" ظهرت في اليمن في وقت متأخر من تاريخ اليمن الإسلامي، وتحمل دلالة اجتماعية خاصة بالمجتمع اليمني نفسه، ويمكن التعرف على هذا المفهوم من خلال بعض الأدبيات التي تناولت هذه الفئة من زوايا متعددة ومتقاربة في الوقت نفسه.

فهناك من يشير إلى "الأخدام" في المجتمع اليمني على اعتبار أنهم يحتلون المرتبة السفلى والأخيرة في السلم الاجتماعي التقليدي، وأن مصطلح "خادم" مأخوذ من القيام بأعمال الخدمة للآخرين، حيث تتصف هذه

---

1 الدقس، محمد،1996، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، ط2، دار مجدلاوي، عمّان، ص17.

2 بدوي، أحمد زكي، 1982، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، ص382.

3 نفس المرجع السابق، ص92.

4 استيته، دلال ملحس، 2004، **التغير الاجتماعي والثقافي**، ط1، دار الأوائل، عمّان، ص77.

5 غالب، مفيد محمود هزاع، 2009، **الفئات المهمشة في المجتمع اليمني: دراسة سوسيولوجية لمجتمع الأخدام في مدينة تعز وإدماجهم في المجتمع**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عدن، عدن.

الأعمال بالوضاعة والاحتقار من كافة الشرائح الاجتماعية الأخرى، وبذلك تصبح فئة منغلقة بل ومنبوذة من قبل المجتمع اليمني.[1]

كما أن هذه الفئة تعد الفئة الأقل عدداً بين فئات المجتمع الأخرى، التي تزاول أعمالاً لا يقوم بها غيرهم من الفئات الأخرى والمقصورة على ممارسة أعمال الزراعة الموسمية في الريف سابقاً والنظافة في المدن حالياً، حيث عزلت عن بقية أبناء المجتمع في مساكن تبعد عن التجمعات السكانية، وقد حرمت من أبسط حقوقها الإنسانية. [2]

الدراسات السابقة:

1. دراسة أحمد محمد شجاع الدين و(آخرون) (1996)، بعنوان: **الجماعات والفئات الهامشية في المجتمع اليمني: دراسة ميدانية لأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية في المدن الرئيسية**، وقد هدفت إلى تحليل الأوضاع الاقتصادية للجماعات الهامشية من حيث: العمل، أنواع المهن، مستوى الدخل، والحرف، وتحليل الأوضاع الاجتماعية لها، وعلاقة القرابة، والعلاقات الاجتماعية مع الآخرين، والعادات والتقاليد، والتعليم، وأمور أخرى كثيرة لهذه الفئة داخل المدن الرئيسة (صنعاء، عدن، تعز، الحديدة)، وذلك من خلال العينة، حيث شملت العديد من الجماعات المهمشة، وجماعات المغتربين العائدين من الهجرة بعد حرب الخليج، وكذا المهاجرين من الأرياف إلى المدن الرئيسة الذين اضطروا للسكن في أطراف هذه المدن داخل مساكن عشوائية،، ومنها جماعة "الأخدام" التي شملتها هذه الدراسة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، من بينها: أن التجمعات المعيشية للفئات الهامشية، تفتقر إلى الخدمات الأساسية (الكهرباء، المياه، الصرف لصحي،...)، أن أفراد هذه الجماعات ليس لهم مشاركة هامة في الجمعيات أو النقابات وغيرها، في ظل معاناتهم من الحرمان والبطالة والأمراض والفقر.

2. دراسة أمة الغفور زيد عقبات (2001) بعنوان: **النظام الأسري للجماعات الهامشية في المجتمع اليمني**، وقد قامت الدراسة على عينة من الجماعات الهامشية في مدينة صنعاء، بالتركيز على النظام الأسري باعتباره المحور الرئيسي لثقافتها وعاداتها وسلوكها الاجتماعي والاقتصادي، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الأنثربولوجي باستخدام الملاحظة بالمشاركة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن النظام الأسري لهذه الفئة، يمثل المصدر الذي يعزز هامشية أفراده، من خلال أساليب التنشئة التي تعمل من خلالها على تكوين شخصية تتلاءم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تسود حياة هذه الفئة، مما يجعلها تتسم بسمات معينة كالشعور بالإحباط، وعدم القدرة على التخطيط للمستقبل، والإتكالية، والعزلة. بالإضافة إلى عدم التمييز الحاسم بين عالم الذكور وعالم الإناث بسب الواقع السكني المزدحم، كما أن المرأة هي المعول عليها اقتصادياً، حيث أن مفهوم الزواج يأخذ طابعاً اقتصادياً أكثر منه اجتماعياً، حيث يتيح تعدد الزوجات فرصاً أكثر لموارد الأسرة المادية.

---

1 أبو غانم، فضل، 1985، **البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير**، ط2، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، ص247.

2 الشرجبي، قائد، 1986، **الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني**، دار الحداثة للطباعة والنشر، القاهرة، ص277.

3. دراسة عادل الشرجبي، وعبده علي عثمان (2004) بعنوان: **التهميش الحضري في المجتمع اليمني: دراسة اجتماعية للجماعات الهامشية في مدينتي صنعاء وعدن**، وقد هدفت إلى معرفة خصائص البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لهذه الجماعات، التي تم تقسيمها إلى قسمين: جماعات هامشية غير محصورة مكانياً، وجماعات هامشية محصورة مكانياً، تتسم بعدم شغلها للأعمال الذهنية، ولا تسهم في تراكم رأس المال، وتؤلف عالماً اجتماعياً مستقلاً نسبياً، إلاّ أنها تظل خاضعة للدولة والقانون، ومن بين هذه الجماعات فئة "الأخدام".

وقد استخدمت الدراسة أساليب مختلفة كالاستبيان، والمقابلات البؤرية، ودراسة الحالة، وتوصلت إلى العديد من النتائج منها: أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي المسئولة عن تهميش الجماعات الهامشية، ومن ضمنها فئة "الأخدام"، بالإضافة إلى الفقر وغياب العدالة الاجتماعية.

وكذا انخفاض مستوى التعليم في أوساط هذه الجماعات وانتشار الأمية في صفوفها، وأن الأعمال الهامشية التي يقوم بها أفرادها (ذكوراً وإناثاً) تعود عليهم بأجور زهيدة لا تفي باحتياجاتهم، وأن الاحتياجات الأساسية ذات الأولوية بالنسبة لأفرادها إنما تتمثل في تحسين السكن وتوفير الخدمات الأساسية. كما أن عدم اهتمام المدرسين في المدارس بأبناء هذه الجماعات، يدفع الطلبة إلى التسرب وعدم الاستمرار في التعليم.

4. دراسة عبده علي عثمان، وعبد الكريم الشهاري (2004) بعنوان: **دراسة وضاع أبناء الجماعات الهامشية في مديرية المنيرة بمحافظة الحديدة**، وقد هدفت إلى معرفة الاحتياجات الفعلية لهذه الفئات، وتحديد العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحد من مقدرتها على الاندماج والتكامل مع محيطها الاجتماعي، معتمدة في ذلك على المنهج التاريخي، ومنهج البحث السريع بالمشاركة، ودراسة الحالة والمجموعات البؤرية، لتتوصل إلى النتائج، التي من أبرزها: افتقار هذه الجماعات إلى الخدمات الأساسية في ظل حالة الفقر المدقع الذي تعيشه، بالإضافة إلى حصر بعض الحرف والمهن في أبناء هذه الجماعات بما لا يساعدهم على التكيف مع الجماعات الاجتماعية الأخرى. وأن أبرز الاحتياجات الأساسية لهذه الجماعات تتمثل في توفير الغذاء والسكن المناسب ومياه الشرب والخدمات الصحية والتعليمية.

5. دراسة مفيد غالب (2009) بعنوان: **الفئات المهمشة في المجتمع اليمني: دراسة سوسيولوجية لمجتمع الأخدام في مدينة تعز وإدماجهم في المجتمع**، التي هدفت إلى التعرف على مظاهر اندماج فئة "الأخدام" في المجتمع، وتقييم الجهود المبذولة لإدماجهم في المجتمع الأكبر وكذا معرفة العلاقة بين النظرة الدونية لدى هذه الفئة وبين صعوبة اندماجهم داخل المجتمع.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستبيان بالمقابلة كأداة للحصول على البيانات، وتمثلت العينة المبحوثة بمجموعتين (عينة محوى زيد الموشكي_ وحارة الأمل)، باستخدام المنهج المقارن.

وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج من أهمها: إن عملية التسكين في مساكن حديثة، قد أدت إلى عزل من تم إسكانهم نظراً لصعوبة التكيف، بالإضافة إلى أن عملية الدمج لم تتضمن إحداث التغيير في نمط العيش، بقدر ما تضمنت الانتقال من سكن لآخر. كما أن استراتيجية الدمج من خلال التسكين لم

تكن عاملاً مساعداً لخروج هذه الفئة من العزلة، حيث أن الكثير منهم لا زالوا غير مرتبطين بمحيطهم الاجتماعي الذي لا يشاركهم مناسباتهم الخاصة، وزد على ذلك أن ضعف الجهود المبذولة لإدماج فئة "الأخدام" في مجال محو الأمية وسوق العمل، قد زادت من حدة الشعور باليأس والإحباط لديهم تجاه الواقع المعاش، وهذا يعبر عن الاستسلام والعجز في إمكانية تحقيق التغير في حياة البعض منهم، بينما يتفاءل البعض الآخر منهم بالمستقبل، وهذا التفاؤل مرتبط بجهود بعض الجهات الداعمة من أجل تغيير أوضاعهم، خصوصاً في ظل ضعف سياسة الدمج الاجتماعي، والتوعية بأهميته.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أنها قد تناولت احتياجات هذه الفئة في أماكن تجمعاتهم العشوائية أو الهامشية، وانطلقت من فكرة الاندماج الاجتماعي لهذه الفئات، في حين تركز الدراسة التي بين أيدينا على التغيرات الاجتماعية والثقافية لدى هذه الفئة بعد انتقالها إلى مساكن مستقرة وحديثة، مقارنة بأوضاعها السابقة، بالإضافة إلى بعض الاختلافات المنهجية، حيث تتخذ الدراسة التي بين أيدينا بعداً زمنياً يعتمد على المقارنة بين أوضاع الفئة المستهدفة قبل انتقالها من مساكنها العشوائية، وبعد حدوث الانتقال إلى المساكن الجديدة، بمعنى أن هذه الدراسة تتناول مدى تأثير التحسن المعيشي المرتبط بالسكن الملائم، كتوصية برزت لدى الكثير من الدراسات السابقة، في تغيير الكثير من أنماط الحياة الاجتماعية–الثقافية لأبناء هذه الفئة. الأمر الذي يعني قياس أثر إحدى المعالجات التي أوصت بها العديد من الدراسات السابقة، كإسهام تراكمي في العمل البحثي، الذي يتناول فئة "الأخدام".

تساؤلات الدراسة:

1. ما المدى الذي وصلت من خلاله فئة "الأخدام" إلى حد التكيف الاجتماعي مع الوضع السكني الحالي، بعد مرور فترة من الزمن ؟
2. هل استطاعت هذه الفئة كسر الحاجز النفسي لديها بإحداث التغير المطلوب في بعض جوانب حياتها؟ وما أكثر الجوانب التي شملها هذا التغير؟
3. ما أبرز التطورات الحياتية التي طالت أوساط هذه الجماعة؟ وما العوامل المسهمة في إبراز هذا التغير؟
4. هل ارتبطت هذه الفئة بالفئات الأخرى؟ وبأي شكل من أشكال العلاقات الاجتماعية كان الارتباط؟

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة باعتبارها دراسة تتبعية، على المنهج المقارن، الذي يهدف إلى معرفة الفروق والتغيرات الاجتماعية–الثقافية التي شهدتها هذه الفئة –موضوع الدراسة– بعد مرور ما يزيد على خمس سنوات منذ انتقالها إلى المدينة السكنية الجديدة، في منطقة البعرارة الواقعة في الجهة الغربية من مدينة تعز (المجال المكاني للدراسة)، ومقارنتها بما كانت عليه قبل انتقالها.

تم إجراء الدراسة بطريقة المسح الاجتماعي بالعينة، من خلال اختيار عينة عشوائية منتظمة، بناء على أرقام المنازل في التجمع السكني، بحيث أتيحت لجميع الأسر والعائلات فرصة التمثيل ضمن العينة، وبما

يضمن تحقق التنوع في المستويات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وقد بلغ حجم العينة (60) من أرباب الأسر ذكوراً وإناثاً.

ونظراً لأن الغالبية العظمى من هذه الفئة هم من الأميين، فإن هذا الأمر قد استلزم استخدام أداة استمارة المقابلة، كأنسب طريقة يمكن من خلالها جمع البيانات، حيث تم توجيه أسئلة الاستمارة على المبحوثين بحضور الباحث وإشرافه المباشر على عملية الإدلاء بالبيانات تجنباً لحدوث أي قصور في فهم الأسئلة، وتقديم التوضيحات المطلوبة للمبحوثين في حال الطلب، مع الحرص على عدم التأثير أثناء عملية التوضيح والتفسير.

بعد ذلك تم تحليل البيانات باستخدام الطرق الإحصائية الوصفية المتبعة في مثل هذه الدراسات والمتمثلة بجداول التكرار، والنسب المئوية، من خلال التحليل الإحصائي الآلي (SPSS)، ومن ثم تم تصميم الجداول الإحصائية بما يتلاءم مع أهداف الدراسة.

الإطار النظري للدراسة:

1. المداخل النظرية:

يُعد المدخل الثقافي أحد المداخل النظرية لتناول مسألة التغير الاجتماعي – الثقافي لدى فئة الأخدام في المجتمع اليمني، بفعل ما يشهده من تنوع، أفرز ثقافات فرعية إلى جانب الثقافة الاجتماعية العامة، فقد قدّم ((أوسكار لويس)) –أحد رواد هذا المدخل– مفهوماً توصل إليه من خلال أعماله التي أجراها على الأحياء المتخلفة في مدينة مكسيكو ونيويورك، وهو مفهوم "ثقافة الفقر"، التي عرّفها بأنها مجموعة متماثلة من القيم، والمعايير، وأنماط السلوك، التي تكون في مجموعها أسلوباً مميزاً للحياة. بمعنى أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به، وأن الأطفال يتعلمون القيم والسلوكيات المرتبطة بالفقر من الوالدين، الأمر الذي من شأنه أن يجعل ثقافة الفقر تتدعم باستمرار.[1]

وقد أوضح ((لويس)) أن هناك أربعة مستويات رئيسة تتضمن سمات ثقافة الفقر، منها ما هو على المستوى الفردي ويتمثل بأن الفرد الفقير يعيش ليومه، ويؤمن بالقدرية، ويوجد خلط في الأدوار بين الجنسين، وأن مرحلة الطفولة فيها قصيرة، والممارسات الجنسية تبدو مبكرة، وأن القدرة على التخطيط تنعدم لدى الفرد، إضافة إلى البطالة، والشعور باليأس.[2]

ومن تلك المستويات ما له علاقة بالمجتمع الأكبر، حيث يُلاحظ أن الفقراء لا يشاركون في المنظمات الموجودة في المجتمع، كالنقابات والأحزاب السياسية، وعدم المشاركة في برامج الرعاية الطبية، وقلة الانتفاع بالتسهيلات والمرافق القائمة، وغيرها من الخدمات الاجتماعية.[3]

---

1 غالب، **مرجع سابق**، ص ص34،35.

2 عقبات، أمة الغفور زيد، 2001، **النظام الأسري للجماعات الهامشية: دراسة أنثروبولوجية لجماعة مختارة في مدينة صنعاء**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة صنعاء، صنعاء (دراسة غير منشورة).

3 صيام، نقلاً عن: غالب، **مرجع سابق**، ص36.

أمّا المدخل النظري الآخر ، فيتمثل في المدخل "الايكولوجي"، الذي يتيح لنا تناول فئة "الأخدام" من خلال ارتباطها بأماكن أو مناطق معينة، وهي تلك التي يتمركزون فيها، وما له من صلة بمسألة الإسكان وخصائصه، والإشكاليات التي يفرزها أو المرتبطة به، وإن كان اختزال هذه الظاهرة –الأخدام– بإرجاعها إلى المسكن فقط، لا يمس جوهر المشكلة وجذورها الحقيقية، حيث لا يُعتبر المسكن سوى انعكاس للتفاوت الاجتماعي – الاقتصادي السائد في المجتمع، حيث أن إعادة توطين مثل هذه الفئة، قد ينزعها من مجالها الحيوي، لعدم مراعاته للارتباط المعيشي لهذه الفئة بمناطق معيشتهم السابقة.. بمعنى أن إعادة التوطين في مناطق أخرى قد تكون بعيدة، ربما يؤدي إلى تكريس العزلة، بدلاً من القضاء عليها.[1]

وبالإضافة إلى ما سبق، يبرز المدخل البنائي الذي يمكن أن يساعد في النظر في موضوع هذه الدراسة، وهم فئة الأخدام، باعتبارها نتاجاً للأوضاع التراتبية بين الجماعات التي يتكون منها المجتمع، وما يترتب عليها في حياة الأفراد والجماعات، وتفاعلهم مع الجماعات الأخرى، ذلك أن انقسام المجتمع إلى مراتب عليا ودنيا، غالباً ما ينتج عنه تصورات نمطية، وهو ما يقودنا إلى التمييز الذي أقامه ((ماكس فيبر)) بين المجتمعات القائمة على المكانة (الوراثية)، التي تتصف بالطابع التقليدي، حيث تتجلى فيها صور اللا مساواة الاجتماعية، والمجتمعات القائمة على انقسام الناس فيها إلى طبقات، والتي تعتمد بقدر كبير على الانجاز وليس الوراثة.

2. لمحة عن الأخدام في اليمن:

يعد المجتمع اليمني أحد المجتمعات التي شهدت تغيرات متسارعة في الكثير من نواحي الحياة المختلفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، حيث امتد ذلك التغيير ليشمل كل فئات المجتمع وقطاعاته المختلفة بما فيها فئة "الأخدام"، –ولو بقدر يسير–، فكانت الانطلاقة الفعلية في حياة هذه الفئة منذ النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين، مع تزايد ظهور المهن الجديدة في المدن الرئيسة، كأعمال البناء والسباكة وغيرها من المهن المتخصصة، التي حلت محل المهن التقليدية[2]..

بالإضافة إلى الأعمال الهامشية مثل: كنس الشوارع، وإزالة وحمل القمامة، وتنظيف المجاري، وعمل بعضهم كحمالين في الموانئ أو الأسواق، وزاول بعضهم الرقص على دقات الطبول وأنغام المزمار، في الأسواق والشوارع والميادين العامة[3]. لذا ما لبث أن عاد الوضع كما كان عليه في السابق، فلم يتمكن المجتمع من تخطي الظروف الموضوعية التي أفرزت، بل وعززت مسألة التراتب الاجتماعي والفئوي في المجتمع، التي تمنع تجاوز الحدود والفواصل بين الفئات، وخصوصاً فئة "الأخدام"، كفئة مهمشة.

وقضية التهميش هي قضية شائكة لم يتفق عليها أغلب الباحثين والدارسين، فقد ارتبط وجودها بمزاولة الأعمال المحتقرة أو الوظائف التي يترفع عنها غيرهم من أبناء المجتمع اليمني، ومن هنا احتلت فئة "الأخدام" المكانة الاجتماعية الأدنى في سلم التراتب الاجتماعي، وهي تعاني فقراً مدقعاً، بالإضافة إلى العزلة

1 غالب، **مرجع سابق**، 40–43.

2 السميري، نشوان، 2001، **التعددية السياسية في اليمن**، ط1، دار الكتب الوطنية، صنعاء، ص26.

3 الشرجبي، قائد نعمان، **مرجع سابق**، ص24.

الاجتماعية التي لا تزال تعيشها حتى الآن، وأن ثمة انقطاع شبه تام من الناحية الاجتماعية بينها وبين بقية الفئات الأخرى، مما جعلها فئة منغلقة على نفسها، تشهد نوعاً من الحراك الأفقي.

أي أن الحراك الاجتماعي لدى هذه الفئة، هو حراك بطئ للغاية، ومتفاوت من حيث النشاطات والتبادل في المنفعة، والتقارب في العادات والتقاليد والطقوس والشعائر الدينية، لذا تبدو عوامل أو مؤشرات الاندماج الاجتماعي غير شائعة، بل تكاد تكون معدومة، رغم التغيير النوعي والنسبي لدى الأقلية من أبناء هذه الفئة عن طريق الحراك المهني أو التعليمي، حيث أن هذا النوع من الحراك المحدود، لم يكن مؤشراً أو عاملاً لاعتبارهم أفراداً ضمن المجتمع الأكبر، وجزءاً منه.

3. بعض جوانب الحياة الاجتماعية – الثقافية لدى فئة "الأخدام":

- **التعليم:**

يُعد التعليم أحد آليات أو مقومات الحراك الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات، حيث يعد أداة فاعلة، تعمل على تحسين مستويات الأفراد المعيشية على اختلاف انتماءاتهم العرقية والسلالية، كما يعمل على إزالة الفواصل والفوارق بين الفئات، ومن هنا تكمن أهمية التعليم و دوره في عملية الدمج الاجتماعي وخصوصاً لدى الفئات الأشد فقراً وعزلة في المجتمع[1].

والتعليم في اليمن منخفض عموماً، ولدى فئة "الأخدام" خصوصاً، حيث أنهم لا يهتمون بمسألة إدخال أبنائهم المدارس في السن المحددة، وإن حدث أن دُفع الأبناء باتجاه التعليم، فسرعان ما يتسربون منه لأسباب منها اجتماعية نتيجة نبذهم واحتقارهم من قبل أطفال الفئات الأخرى، ومنها اقتصادية حيث يدفع بهم الآباء إلى سوق العمل، أو بكلمة أدق إلى التسول، وهذا الأمر يعود إلى أن بعض أرباب أسر هذه الفئة لا يعتقدون بأهمية التعليم ولا جدوى الالتحاق فيه، لأنه لا يحقق عائداً ملموساً وسريعاً، يمكنهم من خلاله مواجهة متطلبات الحياة.

لذا ليس لديهم من الوقت ما يقضونه في التعليم أو تعليم أبنائهم، بالإضافة إلى أنه نظام جامد لا يتيح لمن يطلبه منهم أن يختار ما يناسبه ووفقاً لقدراته واستعداداته وظروفه الاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظرهم [2].. بمعنى أن التعليم لا يمثل بالنسبة إليهم أي قيمة اجتماعية، لذا فإننا نادراً جداً ما نجد أطفالاً من هذه الجماعة يستمرون في مواصلة التعليم الدراسي حتى المرحلة الثانوية أو الجامعية.

- **الأنشطة الاقتصادية والمهنية:**

تعتبر الأنشطة الاقتصادية والمهنية مصدراً لإشباع حاجات الإنسان، سواء كان هذا الإشباع معنوياً أم

1 الشرجبي، عادل، 1999، **الأوضاع التعليمية لأطفال الفئات المهمشة: دراسة نظرية تطبيقية على أطفال المهمشين في عصر بمدينة صنعاء**، منظمة اليونسيف، صنعاء،ص24.

2 الخياط، محمد أحمد، 2007، **الأقليات في الجمهورية اليمنية "الأخدام": دراسة اثنوجرافية لأخدام محافظة تعز**، دار الرعد للكتب والمطبوعات ، صنعاء، ص187.

مادياً، وهي تختلف باختلاف طبيعة المجتمع نفسه سواء كان تقليدياً أم حديثاً، إلا أن نمط العمل التقليدي لدى المجتمعات التقليدية، يرتبط أساساً بمكانة الفرد في المجتمع وما يقوم به من عمل.[1]

والمجتمع اليمني هو مجتمع تراتبي، محكوم بأخلاقيات تقليدية موروثة تحدد فيه مكانة الفرد من خلال العمل الذي يقوم به، أي أنه يقوم على أساس قرابي، محكوم بمعايير وأسس أخرى متعددة، منها العرق والسلالة والانتماء الأسري... وغيرها، وهذه المهنة هي التي تحدد مكانة الفرد.

وقد اختلفت المهن التقليدية لفئة "الأخدام" مع مرور الزمن، في مواكبة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع اليمني، حيث كان النشاط الزراعي في الريف يتطلب منها المشاركة في الحصاد لدى المزارعين أو أصحاب الأرض مقابل جزء معين من الحصاد، بل أنهم كانوا، أي "الأخدام" جزءاً من الملكية العائلية، تورث لأبناء تلك العائلة. كما كانت هذه الفئة تمارس مهنة الرقص والغناء والخدمة في المناسبات كالأعراس والاحتفالات وغيرها من المهن الأخرى[2]، وهي مهن جميعها بدأت تضمحل مع مرور الوقت، لتأخذ طابعاً آخر، يختلف عمّا كانت عليه في السابق بحكم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع، حيث قلَّ الاعتماد على "الأخدام" في الريف فاتجهوا نحو المدن، وامتهنوا مهناً مختلفة كالنظافة والحمالة والجزارة ومسح الأحذية وخرازتها،...، وغيرها من المهن الأخرى.[3]

وهذه المهن المتخصصة فتحت الطريق أمام "الأخدام" كأقلية اجتماعية تعاني الفقر والقهر، من أن تخوض هذه المجالات دون أي عوائق تُذكر في بعض القطاعات الخاصة، المتمثلة بالشركات والمصانع، أو القطاع الحكومي المتمثل بالبلديات والبيئة والصحة والسلك العسكري[4] .

بالإضافة إلى مهنة التسول التي تجتذب عدداً كبيراً من "الأخدام"، وخصوصاً الأطفال والنساء الذين ينتشرون في كل مكان، وفي كل المحافظات تقريباً، باعتباره من أسهل الطرق للحصول على المال، وفي ظل سمة مميزة لهذه الفئة، وهي انفاق المداخيل بدون تدبير، باعتبار أن أفرادها لا يؤمنون بمبدأ الادخار ولا يفكرون بتحسين وضعهم السكني والمعيشي، لأنهم أساساً لا يهتمون بمستقبلهم ولا يبالون باللاحق، وينفقون كل ما يحصلون عليه في شراء القات والتبغ والشمة، وأجهزة التسجيل والراديو، لفترة معينة أو لمناسبة ما، ثم سرعان ما يتم بيعها بعد ذلك، أي عندما يجدون أنفسهم بلا مال. [5]

لذا فإن العمل لا يمثل قيمة اجتماعية لهم، وربما أن هذا ناجم عن فكرة تكونت لديهم نتيجة وجودهم واستمراريتهم أسفل السلم الاجتماعي، بل قد تكون نظرتهم للعمل على أساس أنه يحقق قدراً من المال الذي

1 عقبات، **مرجع سابق**، ص124.

2 جولوبوفسكايا، أيلينا، 1992، **((حول مسألة الفئات الدنيا في التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني))**، ترجمة سلطان عبد العزيز، مجلة قضايا العصر، العدد (12)، ص102.

3 الخياط، **مرجع سابق**، ص104.

4 عقبات، **مرجع سابق**، ص139.

5 عقبات، **مرجع سابق**، ص141.

يستطيعون من خلاله البقاء على قيد الحياة، دون أن يعني لهم إشباعاً ذاتياً كما هو متعارف عليه، لذا نجدهم دائماً يظهرون اللامبالاة تجاه العمل، وعدم الرضا بما يقومون به من أعمال.[1]

- **العلاقات الاجتماعية:**

تقوم العلاقات الاجتماعية في المجتمع اليمني، على أساس قرابي صارم، خصوصاً في فترة سابقة من فتراته التاريخية، إلا أن تلك القرابية لم تعد بتلك القوة، خاصة بعد التحولات المختلفة التي شهدها المجتمع في كافة مجالات الحياة العامة، بما فيها العادات والتقاليد المتوارثة، التي بدأت تتحلل نوعاً ما عمّا كانت عليه في السابق، وأصبحت العلاقات بين الفئات متداخلة إلى حدٍ ما، باستثناء فئة "الأخدام"، فإنها الفئة الوحيدة التي مازالت تعاني تراجعاً في هذا التداخل مع الفئات الأخرى، تشاركها في ذلك بعض الفئات الأخرى، فهذه الفئات الدنيا تعاني نظرة دونية محتقرة من قبل الفئات العليا، حيث لا يسمح لها –ولو بقدر بسيط– من هذا التداخل وخصوصاً في علاقات الزواج، حيث أن نمط الزواج الداخلي مازال فاعلاً، ويمارس لديها بشكل كبير، الأمر الذي عمق مفهوم العزلة لدى هذه الفئة.

فالزواج بالنسبة لفئة "الأخدام" هو مفهوم لا يحمل المعنى السائد في المجتمع الأكبر، لأنه مقصور لديهم فقط على الارتباط الشرعي بين رجل وامرأة، فنجد ظاهرة تعدد الزوجات لدى هذه الفئة منتشرة بشكل كبير، وهذه الظاهرة تتخذ بعداً اقتصادياً، على اعتبار أن المرأة هي مصدر لجلب الدخل، بالإضافة إلى وظائف أخرى تتعلق بالإنجاب والاهتمام بشؤون المنزل، وهذا التعدد للزوجات معناه أن هناك ارتفاعاً متصاعداً في عدد الأبناء، فالفرد في هذه الفئة يفضل عدداً أكبر من الأبناء، كونهم يمثلون مصدراً لاستقرار الأسرة اقتصادياً إلى جانب الزوجات، فجميعهم يمتهن مهنة التسول، باستثناء الزوج أو رب الأسرة.

لذا نجد "الأخدام" لا يهتمون بمسألة تنظيم الأسرة إلا نادراً، حيث أن عدداً قليلاً من النساء هن من يذهبن إلى المراكز الصحية والإنجابية، فيصبح من الملاحظ كثرة معدل المواليد لديهم، رغم فقرهم وعيشهم ضمن سكن واحد مزدحم للغاية.

أما عن العلاقات المتمثلة بالجيرة والصداقة، فإن "الأخدام" لا يشاركون الفئات الأخرى أي نوع من هذه المشاركات وتحت أي مسمى، وإن حدث ذلك، فإنه بالمقابل لا يمكن "للقبيلي" أن يشارك "الخادم" مناسباته المختلفة، لذا فهم يشعرون بأن الفرص أمامهم ما زالت محدودة، الأمر الذي كون لديهم مشاعر الخوف وعدم الاطمئنان، فعمل ذلك على انغلاقها شبه التام، فلا يسمح لهذه الجماعة بالمشاركة في مختلف أوجه النشاط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، إلا في حدود ما تقتضيه مصلحة المجتمع، وفي حدود ضيقة جداً.[2]

ويمكن وصف العلاقات الاجتماعية السائدة لدى أفراد نفس الفئة، بأنها علاقات متفككة وتمثل نموذجاً للفوضى والاضطراب، حيث أنهم يدخلون في مشاجرات ومعارك، قد تمتد في بعض الأحيان إلى الاشتباك

1 جولوبوفسكايا، **مرجع سابق**، ص85.

2 السُميري، **مرجع سابق**، ص45.

بالأيدي في أي مكان يتواجدون فيه، فيستخدمون ألفاظاً نابية في تلك المشاجرات وحتى في مخاطباتهم العادية، لتصبح هذه الألفاظ أول ما ينطق به أطفالهم لأنها شائعة، ليس في صراعات الجيران فحسب، وإنما حتى في الصراعات الأسرية، حيث يتلفظ بها الآباء دونما مراعاة لأي اعتبارات بين الأفراد والأسرة، والأسر المجاورة[1].

- **خصائص السكن والوضع الصحي:**

نظراً لأن "الأخدام" في اليمن هم على رأس قائمة الفقراء، فإن الخصائص السكنية لديهم تختلف عن غيرها من الفئات الأخرى، ليبدو وضعهم السكني أدنى من المستوى الذي يعيش فيه غيرهم، فالفقر الشديد يدفع أبناء هذه الفئة إلى بناء مساكنهم من المواد المتاحة كإطارات السيارات أو الخيام والصفيح والعشش والكراتين... وغيرها من المواد، وفي أماكن تبعد عن مناطق التجمعات السكانية، أي في أطراف المدن[2].

هذه المساكن التي لا تحمل معنى الاستقرار، وإنما تعد مكاناً للإيواء، حيث يقضي أفراد هذه الفئة جل أوقاتهم خارج هذه المساكن[3]، حتى أن تلك المساكن الإيوائية تفتقر للمرافق المختلفة، والأماكن المخصصة للجلوس، وتحضير الطعام، وأماكن الاستحمام وقضاء الحاجة، أي أنها مساكن تتخذ نمطاً خاصاً يختلف عن الأنماط السكنية الشائعة في المجتمع الأصلي[4]، حيث يتسم هذا النمط من المساكن بأنه غير صحي ولا يصلح لأن يسكن فيه آدميون، فهو ضيق ومزدحم ومظلم وتسكنه الرطوبة الدائمة، فالمساكن متقاربة، سواء المبنية من الخيام أم الصفيح، أو حتى بقايا قوالب الأسمنت، فهي مبنية بشكل متلاصق إلى جوار بعضها البعض، وبشكل غير منظم، وتفتقر إلى الخدمات العامة المتمثلة بالماء والكهرباء وغيرها، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان توفير الإمدادات الخاصة بهذه الخدمات.[5]

هذه الخصوصية السكنية، وجهت بعض الجهات المانحة إلى تبني مسألة تسكين بعض من أفراد هذه الفئة في مساكن حديثة، تعالج حالة تشوه جمال المدينة ومنظرها الحضاري، وإحداث تغيير نوعي في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، بما يختلف عن الوضع الذي ألفوه سابقاً واعتادوا عليه.. فأصبحوا بذلك يعيشون في منازل مزودة بالمرافق المخصصة لكل غرض من أغراض الحياة، كالمطبخ والحمام والحجرات المتنوعة والمتعددة الأغراض، التي تسمح بقدر معين من الخصوصية الأسرية، والاستقلالية بين الأفراد في الأسرة الواحدة، ليضم المنزل الواحد من غرفتين إلى ثلاث غرف على أقل تقدير، بالإضافة إلى أن هذا المنزل أصبح يمثل سكناً دائماً، ولم يعد بمقدور أحد أن يجبرهم على تركه الأمر الذي يحقق لهم الطمأنينة والأمان.

لا يختلف الوضع الصحي لدى فئة "الأخدام" كثيراً عن غيره من الأوضاع الأخرى، فهم ليسوا حريصين على مسألة النظافة أو معالجة الأمراض أو الوقاية منها، إلا لدى البعض، لذا فإن عدداً من الأمراض المزمنة

1 عقبات، **مرجع سابق**، ص133.
2 **نفس الرجع السابق**، ص133.
3 الخياط، **مرجع سابق**، ص104.
4 **نفس المرجع السابق**، ص174.
5 استيته، **مرجع سابق**، ص76.

تستوطن أحياءهم السكنية، نتيجة الوضع السكني والبيئي غير النظيف، وعدم اهتمامهم بقضايا الصحة بشكل كافٍ، بل أن الأغلب منهم عندما يمرض لا يذهب إلى المشفى للعلاج، إلا عندما تسوء حالته، كما أنهم لا يهتمون بتحصين أبنائهم أو زوجاتهم، ولا يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة، رغم توفر مراكز التحصين المجاني، التي لا تشهد إقبالاً من قبلهم.

مما دفع بمنظمات المجتمع المدني إلى أن تولي اهتماماً بالغاً بتوفير الخدمات الصحية الأولية للفئات الفقيرة "الأخدام"، والصحة الإنجابية، وحملات تنظيم الأسرة، الأمر الذي يتطلب بالضرورة رفع الوعي الصحي بين أفراد هذه الفئة من خلال شتى وسائل الإعلام[1].

الإطار الميداني للدراسة:

بناءً على الأوضاع المتردية التي تعانيها فئة "الأخدام" كفئة مهمشة، وافتقارها إلى كل مقومات الحياة الأساسية، فقد بذلت العديد من الجهود الرسمية وغير الرسمية من أجل تحسين ظروف الحياة المتعلقة بهم وذلك بتذليل المصاعب والمعوقات التي تحول دون عملية اندماجهم الاجتماعي، كون الاندماج يعد أبرز مظاهر التغيير الاجتماعي، وتأتي على رأس هذه الجهود عملية التسكين لبعض من أفراد هذه الفئة في مدينة "البعرارة" التي تسمى أيضاً مدينة التكافل، بهدف الارتقاء بمستوى الحياة فيها، وإحداث التغيير المنشود.

وهذا ما نسعى إلى تسليط الضوء عليه من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها ميدانياً وتفسيرها تفسيراً اجتماعياً، على النحو الذي تبدو عليه، في هذا الجزء من الدراسة.

أولاً: الخصائص العامة للعينة:

تمثلت عينة الدراسة بـ(60) رب أسرة، في كل مرحلة من مراحل الدراسة، أي المرحلة الأولى التي تمت عام 2006، والمرحلة الثانية التي تمت عام 2010، بحيث اشتملت على الذكور والإناث، الذين كانوا متواجدين في المنازل التي تم اختيارها في إطار العينة، والذين يعدون الأكبر سناً بين المتواجدين، ومنهم أرباب أسر فعليين، في حين أن البعض الآخر قدم نفسه على ذلك الأساس، بينما لم يكن كذلك فعلياً، وخصوصاً بالنسبة للإناث، نظراً لتواجد أرباب الأسر الذكور في مقر عملهم أثناء عملية النزول الميداني، وجمع البيانات، ولعل هذا التمثيل للذكور والإناث في إطار عينة الدراسة، من شأنه أن يسهم في إثراء الدراسة من خلال تنوع مصادر البيانات فيه، تبعاً لاختلاف النوع الاجتماعي.

أمّا من حيث الفئات العمرية التي تنتمي إليها العينة، فقد لوحظ أن المستجيبين في المرحلة الأولى من الدراسة، كانت تزيد نسبتهم كلما زادت الفئة العمرية، حيث كانت الغالبية تتركز في الفئة العمرية (51 فأكثر) وذلك بنسبة (33.3%)، في حين اختلف الوضع في المرحلة الثانية، حيث أصبح غالبية المستجيبين في الفئة العمرية الأصغر (20–30) بنسبة (51.7%).. الأمر الذي قد يشير إلى وجود شكل ما من التحول من النظام العائلي، إلى النظام الأسري، حيث تراجعت نسبة كبار السن في إطار أفراد العينة، الذين قدموا أنفسهم كأرباب أسر.

1 غالب، **مرجع سابق**، ص99.

أمّا من حيث المستوى التعليمي، فإن الوضع لم يتغير كثيراً عمّا كان عليه قبل الانتقال، حيث يبدو غالبية أفراد العينة بنسبة (68.3%) من الأميين، أي الذين لا يجيدون القراءة والكتابة، ولم تزد هذه النسبة سوى بقدر ضئيل بعد الانتقال، لتصبح (73.3%)، مما يعني أن تأثير مكان الإقامة –في هذا الجانب– هو تأثير محدود للغاية، وإنما قد يرتبط الأمر –إلى حدٍ ما– بعدم الرغبة في التعليم أو الإقبال عليه، اعتقاداً منهم بأن ذلك لا يحقق لهم تحسناً في الوضع أو المكانة الاجتماعية، في ظل ثقافة مجتمعية، تنظر إليهم نظرة دونية، وبالتالي فإننا نجد أن تناقص أفراد العينة يكون ملحوظاً كلما زاد مستوى التعليم، حيث بدا واضحاً غياب فئة المتعلمين الجامعيين في صفوف أفراد العينة، قبل الانتقال، وبروز حالة واحدة فقط من المستجيبين ملتحقاً بالتعليم الجامعي بعد الانتقال.

ثانياً: الوضع الأسري:

1. تعدد الزوجات:

جدول رقم (1)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب تأييد تعدد الزوجات

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
نعم	7	%11.7	4	%6.6
إلى حدٍ ما	4	%6.7	2	%3.4
لا	49	%81.6	54	%85.0

يبدو جلياً من خلال الجدول رقم (1) أن غالبية المبحوثين لا يؤيدون فكرة تعدد الزوجات، وقد زادت نسبة هؤلاء بعد الانتقال (85.0%)، وهذا ما يتعزز في ضوء أن غالبية أفراد العينة هم من الذين ليست لديهم سوى تجربة زواجية واحدة، سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً، حيث بلغت نسبة هؤلاء (85.0%)، وقد ظلت هذه النسبة هي ذاتها بعد مرور أربع سنوات على انتقالهم إلى المدينة السكنية، مما يشير إلى أن الاعتقاد السائد في المجتمع عن مسألة شيوع تعدد الزوجات لدى هذه الفئة، هو اعتقاد مغلوط، وأن الفقر الذي تعانيه هذه الفئة، رغم تغير أوضاعها السكنية، لا يشجع على مسألة التعددية الزواجية لديها.

2. استقلالية غرف نوم الوالدين:

جدول رقم (2)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب تأكيد استقلالية حجرات نوم الوالدين والأبناء

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
نعم	13	%21.7	50	%83.3
لا	47	%78.3	10	%16.7

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن تعدد الحجرات في المساكن الجديدة قد سمح بتحقيق ذلك الفصل في حجرات النوم، بمعنى توفر الاستقلالية في حجرات النوم للوالدين بمعزل عن أبنائهم، حيث أكد ما نسبتهم (83.3%) من أفراد العينة هذه الاستقلالية، في حين أن الأمر لم يكن كذلك قبل الانتقال بما نسبته (78.3%).. نظراً لعدم توفر الظروف السكنية الملائمة.

3. استقلالية غرف نوم الذكور عن الإناث:

جدول رقم (3)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب تأكيد استقلالية حجرات نوم الأبناء "ذكور، وإناث"

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	**ك**	%
نعم	11	%18.3	42	%70.0
لا	49	%81.7	18	%30.0

بالنظر في الجدول السابق رقم (3) نجد أن هناك تحولاً ملحوظاً فيما يتعلق بمسألة استقلالية حجرات نوم الأبناء الذكور عن الإناث في المسكن الجديد، عمّا كان عليه الوضع قبل الانتقال، ولكنه لم يكن تحولاً بدرجة كبيرة، حيث بدت النسب متقاربة، ولعل ذلك يرتبط بعدد الحجرات المتوفرة في المسكن، حيث أن قلة عددها لا تتيح تخصيص جزء منها للذكور وأخرى للإناث، وإنما تم الاكتفاء بالفصل بين الوالدين والأبناء، وربما يرجع ذلك أيضاً إلى عدم اعتبار حجرات استقبال الضيوف بمثابة حجرات نوم حتى إن تم استخدامها في ذلك الإطار، أي كحجرات نوم للأبناء تحقق الفصل بين الجنسين، وربما ارتبط الأمر بالزيادة العددية لأفراد الأسرة، حيث أن غالبية الأسر التي ينتمي إليها أفراد العينة، يتراوح عدد أفرادها بين (5–8) أفراد، وذلك بنسبة (46.7%)، تلي ذلك نسبة من يتراوح عدد أفراد أسرهم بين (9–12) فرداً، في حين أن النسبة الأقل هي لتلك الأسر التي يقل عدد أفرادها عن خمسة أشخاص(11.7%).

4. تناول القات "التخزين" في المنزل:

جدول رقم (4)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب تفضيل تناول القات في المنزل

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
نعم	43	%71.7	44	%73.3
أحياناً	12	%20.0	12	%20.0
لا	5	%8.3	4	%6.7

يبدو من خلال الجدول رقم (4) أن الغالبية من أفراد العينة هم ممن يتناولون القات، سواء قبل الانتقال (71.7%)، أم بعد الانتقال (73.3%)، مما يعني أن ظاهرة تناول القات هي من الظواهر الاجتماعية السائدة لدى أفراد هذه الفئة، حتى تكاد تكون من الضروريات بالنسبة لهم، مما يشير إلى ضرورة وجود مصادر للدخل الإضافي، أو مصادر للحصول على القات بالنسبة لأفراد هذه الفئة، وهي مسألة تتطلب التعمق في بحثها وإدراك جوانبها غير المعلنة. وهذه الغالبية هم ممن يفضلون تناول القات في البيت (السكن)، ولكن مع زيادة محدودة جداً بعد الانتقال.

في حين نجد أن الأقلية هم الذين لا يفضلون تناول القات في بيوتهم، سواء بصورة متفاوتة أم بصورة دائمة، وقد أعاد هؤلاء عوامل ذلك بدرجة رئيسة إلى عدم ملاءمة السكن لمجالس القات (قبل الانتقال)، وللعمل بعد الظهر (بعد الانتقال)، أي أن الأسباب قد اختلفت بعد الانتقال.. هذا بالإضافة إلى عدد من العوامل الأخرى التي تمثلت في الابتعاد عن إزعاج الأطفال، وتوفر مجلس عام في منطقة السكن، يتم ارتياده بصورة دائمة.

ثالثاً: الوضع التعليمي:

1. تعليم الأبناء:

جدول رقم (5)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب تشجيعهم لتعليم الأبناء

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
نعم	38	%63.3	50	%83.3
لا	22	%36.7	10	%16.7

تُظهر البيانات في الجدول رقم (5) أن الاهتمام بتعليم الأبناء يحظى بأهمية كبيرة لدى غالبية أفراد العينة، وقد زادت اتجاهات أفراد العينة نحو تعليم أبنائهم بشكل أكبر بعد انتقالهم إلى المدينة السكنية، حيث

أن النسبة كانت (83.3%) في حين قلت نسبة غير المؤيدين بعد الانتقال لتصل إلى (16.7%)، وهنا نجد أن مسألة التعليم –بالنسبة لأفراد هذه الفئة– هي مسألة ضرورية وهامة، وأن الحرص عليها قائم طالما توفرت الظروف الملائمة لتدعيم ذلك الحرص، كل ذلك على الصعيد النظري، أمّا على الصعيد العملي فيلاحظ تدني نسبة الإقبال على التعليم لدى أبناء هذه الفئة، خصوصاً في المراحل الثانوية والجامعية، وهذا ما يمكن التدليل عليه من خلال تدني مستوى التعليم لدى أفراد العينة، حيث أن غالبيتهم من الأميين.

في حين أن غياب الإمكانات، وخصوصاً المادية منها، يعدُّ من العوائق الرئيسة التي يمكن أن تقف حائلاً أمام استمرارية الأبناء في التحصيل العلمي، ومن ثم تزايد نسب التسرب من التعليم في مراحله المبكرة، وهو ما أشار إليه غالبية أفراد العينة، كما اعتبروا أن زيادة عدد الأبناء في ظل الموارد المادية المحدودة والدخل المتدني، يعدُّ عاملاً آخر يعيق قدرتهم على إرسال أبنائهم إلى المدارس من أجل التحصيل العلمي، كما أضافوا عدداً من العوامل الأخرى كالحاجة إلى الأبناء في العمل، وكذا عدم الرغبة في تعليم الإناث، في حين ذهب البعض إلى عدم اعتبار التعليم مسألة ضرورية وذات أهمية.. وهذه العوامل جميعها هي التي أشار إليها المبحوثون الذين لا يشجعون أبناءهم على التعليم.

رابعاً: الوضع الصحي:

1. التطعيم (اللقاح) ضد الأمراض:

جدول رقم (6)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب الحرص على تطعيم الزوجات

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
نعم	36	60.0%	38	63.4%
أحياناً	–	–	8	13.3%
لا	24	40.0%	14	23.3%

تشير بيانات الجدول السابق رقم (6) إلى أن هناك تحسناً محدوداً في مستوى الوعي الصحي بأهمية تطعيم الزوجات ضد الأمراض المختلفة (حسب إفادة أفراد العينة) ، بما في ذلك اللقاحات الخاصة بالحمل، ولعل ذلك يعود إلى الاعتقاد بأن ملاءمة المساكن الجديدة تدفع نحو الاهتمام أكثر بالجوانب الصحية، وهو الأمر الذي كان بدرجة أقل – ولم يكن غائباً– في المساكن والمناطق السكنية القديمة. إلاّ أنه تحسن محدود في ظل وجود ما نسبتهم (23.3%)، ممن لا يحرصون على التطعيم رغم انتقالهم إلى المدينة السكنية، وهي النسبة التي شهدت تراجعاً عمّا كانت عليه قبل الانتقال.

جدول رقم (7)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب الحرص على تطعيم الأطفال

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
نعم	48	%80.0	52	%86.7
أحياناً	3	%5.0	7	%11.6
لا	9	%15.0	1	%1.7

تنسجم بيانات الجدول السابق رقم (7) مع ما ذهبت إليه بيانات الجدول رقم (6)، حيث تشير البيانات إلى زيادة بسيطة تتصل بالاهتمام والحرص على تطعيم الأطفال ضد الأمراض، فبدت النسب مختلفة بعد الانتقال إلى المدينة السكنية، عمّا كانت عليه قبل الانتقال، وإن لم يكن الفرق كبيراً بين الحالتين، رغم توفر مركز أو وحدة صحية تُعنى بتطعيم الأطفال بالقرب من المدينة السكنية، حيث أشار بعض المستجيبين إلى أن هناك بعض القصور فيه، من حيث عدم توفر المستلزمات الطبية التي تفي بحاجات جميع أفراد السكن.. فضلاً عن افتقار الوحدة الصحية لممرضات متخصصات.

إلا أن هذا التحسن البسيط هو مؤشر إيجابي، يدل على إمكانية ارتفاع مستوى الوعي بهذه القضايا بشكل أكبر مع مرور الوقت، وفي ظل الاهتمام المتزايد بالجوانب الصحية، وتقديم الخدمات اللازمة بهذا الصدد في إطار المدينة السكنية، ومن خلال تكثيف حملات التحصين التي تستهدف هذه الفئة.

2. تنظيم الأسرة:

جدول رقم (8)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب إجاباتهم حول تنظيم الأسرة

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
نعم	8	%13.3	23	%38.3
لا	52	%86.7	37	%60.7

تشير بيانات الجدول رقم (8) إلى زيادة لا بأس بها في نسبة المهتمين باستخدام وسائل تنظيم النسل من أفراد العينة بعد انتقالهم إلى المدينة السكنية (38.3%)، في حين ظلت نسبة غير المهتمين بهذه المسألة هي الأعلى رغم اختلافها عمّا كانت عليه قبل الانتقال (60.7%)، ولعل الإحساس بالاطمئنان لملكية المسكن الجديد، رغم عدم كفايته لأفراد الأسرة الكبيرة، لم يدفع أفراد العينة في غالبيتهم، نحو استشعار أهمية تنظيم الأسرة (النسل)، وبالتالي فإنه لا يمكن القول بوجود تغير كبير يُذكر في هذا الإطار، وهذا ما يتأكد في ضوء عدد أفراد الأسر الذي ظل كبيراً، رغم مرور سنوات لا بأس بها على عملية الانتقال، والاستقرار في المدينة السكنية، ومن ثم الحرص على زيادة عدد الأبناء، كونهم قد يمثلون مصدراً لدخل الأسرة مستقبلاً.

3. زيارة الوحدة الصحية:

جدول رقم (9)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب الزيارة للوحدة الصحية

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
نعم	50	%83.3	50	%83.3
أحياناً	7	%11.7	8	%13.4
لا	3	%6.7	2	%3.3

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق (9) أن النسبة الغالبة من المستجيبين (83.3%)، يقومون بزيارة الوحدة الصحية طلباً للعلاج في حالات المرض، ولكن هذه النسبة لم تختلف عمّا كانت عليه قبل الانتقال، وهذا الوضع لا يشير إلى تحسن الوعي الصحي، على اعتبار أن التمتع بالصحة السليمة والجيدة هي أشد ما يحرص عليه الإنسان في حياته، حتى يتمكن من خلالها بذل كل مل يستطيعه ليخدم نفسه وغيره وإنما يشير إلى أن هناك أمراض منتشرة في صفوف هذه الفئة، تدفعهم إلى طلب الخدمات الصحية، ولكن من خلال المؤسسات الصحية المعنية بتقديم تلك الخدمات، بالرغم من تحسن الأوضاع المعيشية المتمثلة هنا بالانتقال إلى مساكن جديدة تتسم بالنظافة، وابتعادها عن أماكن وبؤر انتشار الأمراض، وكذا في ظل توفر مساكن مزودة بوسائل الحماية من ناقلات الأمراض المختلفة، بحيث لم تعد عبارة عن مساكن من الصفيح، والقش،... وغيرها من مواد البناء التي لا يمكن أن توفر الحماية من الأمراض ومسبباتها، مع اختلاف الظروف المناخية وتبدلها.

4. نظافة المنزل:

جدول رقم (10)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب الحرص على نظافة المنزل

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
نعم، إلى حدٍ كبير	15	%25.0	28	%46.7
نعم، إلى حدٍ ما	35	%58.3	30	%50.0
لا	10	%16.7	2	%3.3

تشير بيانات الجدول السابق رقم (10) إلى تحسن كبير في الحرص على نظافة المنازل بعد الانتقال إلى المنازل الجديدة، حيث بدت الغالبية العظمى من المبحوثين (96.7%)، ممن أجابوا بنعم إلى حدٍ كبير، وإلى حدٍ ما، أكثر اهتماماً بهذه المسألة بعد انتقالهم، ولو بصورة متفاوتة، أي ما بين مهتم بصورة تامة، ومهتم بها في بعض الأحيان. ولعل من أبرز العوامل المؤدية إلى هذا الاهتمام ذلك الشعور بملكية هذا المسكن، وديمومته، ومن ثم ضرورة الحفاظ عليه، بالإضافة إلى كونه مسكناً حديثاً، ولا يتطلب جهداً كبيراً في تنظيفه،

والاعتناء به، وجميعها عوامل لم تكن تنطبق على المسكن القديم.. بالإضافة إلى حملات التوعية التي استهدفت هذه الفئة، بهدف الارتقاء بمستوى النظافة لديها، عمّا كانت عليه في السابق، وذلك من خلال المنظمات المهتمة بشؤون هذه الفئة.

5. استخدام المرافق الصحية:

جدول رقم (11)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب حرص الأسرة على استخدام المرافق الصحية

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
نعم	27	%45.0	34	%65.6
أحياناً	9	%15.0	22	%36.7
لا	24	%40.0	4	%6.7

تُظهر بيانات الجدول رقم (11) تحولاً ملحوظاً وكبيراً في مجال استخدام المرافق الصحية، حيث كان هناك ما نسبتهم (40.0%)، من أفراد العينة ممن لم يكونوا يستخدمون المرافق الصحية، وقد يرجع ذلك إلى عدم توفر تلك المرافق في المساكن السابقة، وربما إلى عدم الوعي بأهمية تلك المرافق وآلية استخدامها، في حين أن توفر هذه المرافق في المساكن الجديدة، قد جعل مسالة استخدامها أمراً ضرورياً، بحيث برز أن نسبة ضئيلة جداً من أفراد العينة (6.7%) لا يستخدمون هذه المرافق، وهو تغير كبير وإيجابي.

6. مرات الاستحمام:

جدول رقم (12)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب معدل الاستحمام لدى الأسرة

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
يومياً	25	%41.7	28	%46.7
أسبوعياً	26	%43.3	30	%51.6
نادراً	9	%15.0	2	%3.3

تشير بيانات الجدول السابق رقم (12) إلى أن معدل الاستحمام لدى أفراد الأسرة، هو مرة في الأسبوع، سواء كان ذلك قبل الانتقال أم بعده، مع زيادة بسيطة في معدلات الاستحمام اليومي عمّا كانت عليه قبل الانتقال إلى المدينة السكنية، في حين انخفضت نسبة من أشاروا إلى ندرة الاستحمام.

لعل هذا المعدل الأسبوعي للاستحمام، هو استجابة متوقعة لمشكلة شحة المياه في مدينة تعز، والاعتماد على "خزانات الماء" صغيرة الحجم، بالإضافة إلى زيادة عدد أفراد الأسرة في البيت الواحد –كما تبين لنا سابقاً– ومن ثم صعوبة توفير المياه سواء من خلال الشراء، نظراً لضعف الإمكانات المادية، أم من خلال جلبه من البئر القريبة من السكن، وما يتطلبه ذلك من وقت وجهد كبيرين.

7. استخدام المنظفات والمطهرات الشخصية:

جدول رقم (13)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب مدى استخدام المنظفات والمطهرات في المرافق الصحية

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
نعم	9	%15.0	24	%40.0
أحياناً	12	%20.0	35	%58.3
لا	39	%65.0	1	%1.7

تشير بيانات الجدول رقم (13) إلى التحسن الكبير فيما يتعلق باستخدام المنظفات في المرافق الصحية، حيث انخفضت نسبة غير المستخدمين لتلك المنظفات من (65.0%)، قبل الانتقال إلى (1.7%)، بعد الانتقال، وهي نسبة ضئيلة جداً. فقد تبين أن غالبية أفراد هذه الفئة يحرصون على شراء هذه المنظفات إذا ما توفرت لهم الإمكانية، أو أنهم قد يلجأون أحياناً إلى الافتراض من البقالة المجاورة، فطبيعة السكن، واحتوائه على المرافق الصحية المناسبة، تحتم ضرورة اقتناء مثل هذا الأشياء.

خامساً: الوضع الاقتصادي:

1. الدخل الشهري:

جدول رقم (14)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب مقدار الدخل الشهري

الدخل بالألف ريال يمني	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
أقل من 10	23	%38.3	–	–
10– أقل من 20	23	%38.3	42	%70.0
فأكثر 20	14	%23.3	18	%30.0

تشير بيانات الجدول السابق رقم (14) إلى غالبية أفراد العينة يقل دخلهم الشهري عن عشرين ألف ريال يمني، وهذا الدخل لم يتغير بعد الانتقال إلى المساكن الجديدة، ولا يُعدُّ كافياً لإشباع وتوفير المتطلبات والاحتياجات الضرورية، الأمر يمثل مشكلة في تحقيق أبسط مقومات الحياة الكريمة، في ظل عدم كفاية الدخل، ومظاهر غلاء المعيشة التي يشهدها المجتمع اليمني بشكل متزايد، وارتفاع نسبة الأمية في صفوف هذه الفئة، وكون الغالبية من نسائه هن ربات بيوت، وكذا كبر حجم الأسر وتعداد أفرادها،الأمر الذي يجعل أفراد هذه الفئة يرزحون تحت مظلة الفقر وسوء الأحوال المعيشية، على الرغم من اعتراف الحكومة بأن الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الحكومي، ينبغي ألا يقل عن عشرين ألف ريال، حتى لا يصنف الناس معيشياً تحت خط الفقر.

2. الحالة المهنية:

جدول رقم (15)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب المهنة

المهنة	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
ربة بيت	21	35.0%	39	65.0%
معلم	–	–	1	1.7%
إداري	–	–	2	3.3%
ناشط حقوقي	–	–	1	1.7%
عاقل حارة	1	1.7%	–	–
عامل مصنع	5	8.3%	5	8.3%
بائع متجول	2	3.3%	–	–
حمّال	4	6.7%	–	–
عامل نظافة	15	25.0%	10	16.7%
خياط	2	3.3%	–	–
خرّاز	–	–	2	3.3%
جزار	2	3.3%	–	–
فنان	1	1.7%	–	–
ممرض	1	1.7%	–	–
سائق	2	3.3%	–	–
متسول	2	3.3%	–	–
عاطل	4	6.7%	–	–
المجموع	60	100%	60	100%

تشير بيانات الجدول السابق رقم (15) إلى أن غالبية أفراد العينة هنَّ من ربات البيوت سواء قبل أم بعد الانتقال، وقد يبدو ذلك بديهياً في ظل وجود عدد من ربات الأسر، وأخر قدّمن أنفسهن كذلك في ظل غياب أرباب الأسر الذكور خلال فترة النهار التي تم فيه النزول الميداني لجمع البيانات.

لكن الملفت للانتباه هو بروز مجالات مهنية جديدة (في إطار العينة) لم تكن موجود قبل الانتقال، كمجال التعليم والإدارة والنشاط الحقوقي، وكذا تلاشي مجالات مهنية أخرى كانت موجودة قبل الانتقال، كالجزارة والتسول، بالإضافة إلى العاطلين عن العمل. في حين تراجعت نسبة عمال النظافة، وهي المهنة التي يلتحق بها الكثير من أبناء هذه الفئة (الأخدام).

3. اشتراك أكثر من شخص في تحقيق الدخل:

جدول رقم (16)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب وجود شريك لرب الأسرة في توفير الدخل

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
نعم	28	%46.7	23	%38.3
أحياناً	5	%8.3	6	%10.0
إطلاقاً	27	%45.0	31	%51.7

يبدو من خلال الجدول رقم (16) أن مشاركة أفراد الأسرة في توفير الدخل قد تراجعت بعد الانتقال عمّا كانت عليه من قبل، حيث كان تحقيق الدخل يتخذ طابعاً جماعياً، يُشارك فيه الأطفال والنساء، خصوصاً من خلال ممارسة التسول.. وهو أمر يفرضه التدني الملحوظ في مستويات الدخل لدى أفراد هذه الفئة كما ظهر لدينا من خلال الجدول السابق رقم (14).. لكن استقرار السكن وتوفر بيئة معيشية آمنة يبدو أنه قد آتى ثماره حيث أصبح الاعتماد أكبر على رب الأسرة، خصوصاً أنه ليس منهم من يعمل بالتسول، كما تبين لنا من خلال الجدول رقم (15)، كما أن غالبية أفراد العينة يعملون في مهن ذات طابع وظيفي وليس أعمال حرة، وهذا بدوره يقلل أيضاً من فرص المشاركة في توفير مصادر دخل إضافية للأسرة.

4. نظام الإنفاق:

جدول رقم (17)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب وجود ميزانية انفاق في الأسرة

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
نعم	15	%25.0	24	%56.7
أحياناً	-	-	18	%30.0
لا	45	%75.0	8	%13.3

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (17) أن غالبية أفراد العينة لم تكن لديهم خطة تحدد آليات وأوجه انفاق الدخل الذي يحصلون عليه عندما كانوا في مناطق سكنهم السابقة وذلك بما نسبته(%75.0)، في حين طرأ تحسن ملحوظ على هذا الجانب بعد الانتقال حيث ظهرت ما نسبتهم (%56.7) ممن أصبحت لديهم ميزانية خاصة تنظم انفاق الدخل الذي يحصلون عليه، و(%30.0) ممن ينظمون إنفاقهم في مواقف أو قضايا حياتية معينة.

لعل من أبرز العوامل التي أدت إلى هذا التحول، أن هناك التزامات جديدة ظهرت لدى أفراد الفئة تتمثل بفواتير الكهرباء، والمياه، وتأثيث المنزل بما يتلاءم مع السكن الجديد، بالإضافة إلى مستلزمات الحياة الجديدة الأخرى، كالملبس والأدوات الصحية...وغيرها من الأمور والالتزامات المالية التي أشار إليها أفراد العينة. وهذا

التغير يمثل تطوراً جيداً في وعي الناس وإدراكهم لأهمية تقنين إنفاقهم، وتجاوز مقولة أن "الخادم يومه.. عيده".

سادساً: العلاقات الاجتماعية والعادات السلوكية:

1. تبادل الزيارات مع الجيران:

جدول رقم (18)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب تبادل الزيارات مع الجيران

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
نعم	38	%63.3	24	%40.0
أحياناً	13	%26.7	31	%51.7
لا	9	%23.3	5	%8.3

يتضح من خلال الجدول رقم (18) أن التغيير الذي طرأ على العلاقات الاجتماعية بين الجيران، لم يكن تغيراً إيجابياً، حيث تراجع الناس عن تبادل الزيارات فيما بينهم، بعد الانتقال إلى المدينة السكنية حيث تراجعت النسبة من(63.3%) إلى (40.0%)، لكن هذا الأمر ينطبق على الصفة الدائمة لتبادل الزيارات.. لكننا لو نظرنا إلى الصفة غير الدائمة للزيارات سنجد أن النسبة قد ارتفعت، لتصل إلى (51.7%) بمقدار الضعف عمّا كانت عليه قبل الانتقال (26.3%)، أي أنه يمكن القول إن طابع الزيارات قد اتخذ شكلاً أكثر تنظيماً، بحيث لم يعد دائماً، فتوفر البيئة المنزلية الجيدة في المساكن الجديدة قد أسهم في تحقيق مستوى أفضل من الاستقرار وضعف الدافعية للخروج من المنزل، حتى لزيارة الجيران، إلا في الحالات التي تستدعي ذلك.. فضلاً عن أن تقارب المساكن في إطار المدينة السكنية، حيث أن المسافات الفاصلة بين المنازل لم تعد كبيرة، كما توفرت ساحات واسعة ونظيفة في إطار المدينة السكنية، بما يمكنها من تحقيق تلك اللقاءات بين الجيران، دون الحاجة إلى تبادل الزيارات المنزلية على النحو الأوسع، أما أولئك الذين يفضلون بل ويقومون بالزيارات، فيبدو أن تعدد الحجرات في المنازل قد أوجد لهم فرصاً أفضل لتبادل الزيارات في مناخات اجتماعية أفضل. ومن هذا المنطلق يمكن القول بوجود تغير إيجابي في هذا الاتجاه.

هذا وقد عبر أولئك الذين لا يرغبون بتبادل الزيارات مع جيرانهم عن عدد من العوامل التي دفعتهم إلى ذلك، لعل من أبرزها عدم اعتيادهم على القيام بمثل هذه الزيارات، إلى جانب الرغبة في الابتعاد عن المشاكل من خلال تجنب الاحتكاك بالآخرين، رغبة منهم بتحقيق الاستقلالية، وعدم توسيع دائرة علاقاتهم الاجتماعية بمحيطهم الاجتماعي.

2. علاقات الأبناء في المدرسة:

جدول رقم (19)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب مدى شكوى الأبناء من سوء التعامل معهم في المدرسة

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
نعم	7	11.7	14	%23.0
أحياناً	2	%3.3	12	%20.0
لا	51	%85.0	34	%57.0

لا يشكو أولياء الأمور –أفراد العينة– من سوء التعامل مع أبنائهم في المدارس التي يلتحقون بها إلى جانب أبناء الفئات الاجتماعية الأخرى، حيث يبدو الغالبية غير مؤيدين لفكرة وجود مثل هذا النوع من المعاملة السيئة تجاه أبنائهم، سواءً كان ذلك قبل أم بعد الانتقال، لكن الملاحظ أن نسبة من يشتكون من سوء المعاملة بشكل دائم أو غير مستمر، قد زادت عمّا كانت عليه قبل الانتقال، وربما يعود ذلك إلى زيادة عدد الأبناء الملتحقين بالمدارس بعد الانتقال، في حين لم يكن الأمر كذلك قبل الانتقال، فبدت هناك معاملة غير جيدة لهم في المدارس التي التحقوا بها، خصوصاً من قبل التلاميذ بدرجة كبيرة، ثم مديري المدارس بدرجة أقل، في حين تكاد يختفي هذا النوع من التعامل السيئ لدى فئة المعلمين.

يذهب هؤلاء القائلون بسوء التعامل مع أبنائهم مدرسياً إلى أن أبرز العوامل المؤدية إلى ذلك إنما تتمثل أولاً في عدم نظافة أبنائهم (قبل الانتقال)، وانتماء هؤلاء الأبناء إلى فئة ساكني الصفيح أصحاب البشرة السمراء (بعد الانتقال) ، أما العامل الثاني فيتمثل بسوء تصرف هؤلاء الأبناء، وعدم تقبل سلوكياتهم داخل المدرسة باعتبارها سلوكيات خاطئة، بالإضافة إلى ضعف مستويات هؤلاء الأبناء تعليمياً، وعدم قدرتهم على الاستيعاب بشكل جيد. وهي جميعها أمور تتطلب توعية لأبناء المجتمع بهدف الإسهام في تجاوزها.

3. الشتم في حالة الخطأ:

جدول رقم (20)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب اللجوء لشتم الآخرين في حال خطأهم

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
نعم	11	%18.3	16	%26.7
أحياناً	29	%48.3	17	%28.3
لا	20	%33.4	27	%45.0

يبدو من خلال الجدول رقم (20) أن غالبية أفراد العينة كانوا يلجأون (أحياناً) إلى استخدام الألفاظ النابية، وكيل الشتائم إلى الآخرين في حال الاختلاف معهم، أو حدوث مشكلات معهم، ولم يكن ذلك يحدث

بصورة دائمة (48.3%)، ويلاحظ تراجع هذا السلوك بعد الانتقال، حين ارتفعت نسبة من لا يلجأون إلى الشتائم (45.0%)، حيث يبدو أن الإحساس بالأمان بعد الانتقال قد حقق استقراراً نفسياً، صاحبه تحسن ملحوظ في السلوك تجاه الآخرين تجسد في الابتعاد عن الشتائم واستخدام الألفاظ غير اللائقة مع الآخرين.

ولم يقتصر الأمر –كما يظهر لاحقاً من خلال الجدول رقم (21)– على تجنب أولياء الأمور لأسلوب الشتم، بل تجاوزوا ذلك إلى نهي أبنائهم عن ذلك السلوك وتوبيخهم، بنسبة وصلت إلى (78.3%) بعد انتقالهم إلى المدينة السكنية، في حين أن نسبة ضئيلة جداً من أولياء الأمور اعتبرت أن استخدام الشتائم من قبل الأطفال مسألة عادية، وليس فيها ما يعيب.

جدول رقم (21)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب مواقفهم من استخدام أبنائهم الشتائم

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
مسألة عادية	7	%11.7	9	%15.0
عند الاضطرار	11	%18.3	4	%6.7
التوبيخ	42	%70.0	47	%78.3

4. التعامل مع المحيط الاجتماعي:

جدول رقم (22)

لبيان توزيع أفراد العينة حسب عدم الرضا عن التعامل معهم في المحيط الاجتماعي

	قبل الانتقال		بعد الانتقال	
	ك	%	ك	%
نعم إلى حدٍ كبير	11	%18.3	11	%18.3
نعم إلى حدٍ ما	22	%36.7	15	%25.0
لا	27	%45.0	34	%56.7

في إطار الحديث عن العلاقات الاجتماعية، يبدو أن غالبية المبحوثين راضين عن التعامل معهم في إطار المحيط الاجتماعي خارج إطار انتمائهم الضيق –أي فئة الأخدام–، وأن هذه الحالة من الرضا قد استمرت حتى بعد انتقالهم، وبنسبة تتجاوز نصف حجم العينة (56.7%)، عماّ كانت عليه (45.0%)، في حين أن ما نسبتهم (55.0%) لم يكونوا راضين عن ذلك النوع من سوء التعامل معهم قبل الانتقال من قبل الفئات الاجتماعية الأخرى سواء بصورة مطلقة، أم بصورة محدودة، إلاّ أن تلك النسبة قد انخفضت بعد الانتقال لتصبح (43.3%)، في إشارة إلى تحسن محدود في آراء هؤلاء الناس. مما قد يعني إمكانية تقبل المجتمع لهذه الفئة بصورة أسهل وأكبر مما يتصوره القائلون بغير ذلك

هذا ويعيد أفراد العينة عوامل أو أسباب عدم تقبل أفراد المجتمع لهم، إلى جملة من العوامل أو الأسباب التي تأتي في مقدمتها –من وجهة نظرهم– أنهم أي أفراد الفئة لا يمتلكون المال، وبالتالي فهم غير قادرين على أن يظهروا بالمظهر اللائق، والعيش خارج إطار تجمعاتهم السكنية، في ظل فقرهم المدقع، وعجزهم عن مواجهة أعباء المعيشة التي تتسم بالغلاء.

بالإضافة إلى أن بشرتهم السوداء تجعلهم يبدون مميزين، وبالتالي فلا مجال لديهم لتحقيق الاندماج، خصوصاً في ظل توفر العامل الثالث وهو تدني مستوى النظافة خصوصاً في الملبس، ونظافة البدن، ناهيك عن عدم نظافة المسكن، والمواقع التي يقطنوها (قبل الانتقال)، وهذه النظرة ظلت راسخة لدى الآخرين رغم انتقال أفراد الفئة إلى مساكن جديدة.. في حين يأتي العامل الأخير ممثلاً في أن أفراد هذه الفئة لا يجيدون التعامل وفق الثقافة السائدة في محيطهم الاجتماعي، وإنما هم يسلكون ويتفاعلون مع محيطهم الاجتماعي الأكبر وفق ثقافتهم الخاصة، وهي الثقافة التي ينظر إليها الآخر بأنها تفتقر إلى آداب السلوك.

الخلاصة:

أبرز تحليل بيانات الدراسة التي بين أيدينا، العديد من النتائج في العديد من الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تشير إلى وجود العديد من مظاهر التغير الثقافي . الاجتماعي لدى أفراد العينة، من فئة "الأخدام"، تبعاً لمتغير الانتقال إلى مدينة سكنية بمواصفات أفضل مماّ كانت عليه أوضاع هذه الفئة، من حيث المنطقة السكنية، وخصائص ومواصفات الأبنية التي كانوا يعيشون فيها سابقاً.. إلاّ أنه يمكننا القول بمحدودية ذلك التغير، في الكثير من تلك المجالات، وأنه لم يكن تغيراً تاماً، أو كافياً، حيث ظلت هناك مجالات لم يطلها التغيير.

بالإضافة إلى أن الاعتماد على التحليل البسيط للبيانات، وعدم إخضاعها لدراسة الدلالة الإحصائية للفروقات بين البيانات، يجعلنا أقل جزماً بتحقق تلك التغيرات بشكل كافٍ.. فضلاً عن أن استجابات المبحوثين ربما كانت بدافع الاعتقاد بوجود منافع ستعود عليهم، من شأنها تحسين ظروفهم بشكل أفضل في حال قولهم بإيجابية هذه التجربة، حيث سيمثل ذلك حافزاً للجهات المانحة لتقديم المزيد من الإعانات والدعم المادي وغير المادي. وبناءً على ما سبق يمكن الإشارة هنا إلى عدد من النتائج الرئيسة أبرزها:

- عدم ملاءمة حجم السكن الجديد بالنسبة لبعض الأسر، مع حجم وأعداد أفراد الأسرة الواحدة.
- ارتفاع نسبة الأمية في صفوف المبحوثين من أفراد الفئة، وخصوصاً في صفوف الإناث.
- انحصار مجالات العمل (المهن) في مجالات محددة، مع محدودية مشاركة الإناث في مجالات العمل والاقتصار على الأعمال المنزلية.
- القصور في مستوى الوعي ببعض الجوانب الصحية، ومن أبرزها تنظيم النسل، ومحدودية الاستفادة من الخدمات الصحية المتاحة، واستخدام المرافق الصحية، ولكن ذلك لا يمنع من القول ببروز بعض التحسن في بعض تلك الجوانب.
- تدني مستويات الدخل لدى أفراد العينة بشكل ملحوظ، لا يتناسب مع متطلبات المعيشة، وغلاء تكاليفها.
- عدم كفاية التحسن الطفيف فيما يتعلق بالوعي بأهمية تنظيم الإنفاق على النحو الكافي، وبما يتلاءم مع التدني في مستوى دخل الأسرة.
- ضعف الوعي بأهمية تعليم الأبناء، وخصوصاً الإناث، وعدم تحويل ذلك الوعي إلى الواقع السلوكي واقتصاره على جانب التشجيع أو مجرد الرغبة.
- ضعف الإدراك أو الإلمام بأهمية تبادل الزيارات مع الجيران والأقارب، وخصوصاً مع المحيط الاجتماعي خارج نطاق المدينة السكنية، أو نطاقها الجغرافي (منطقة البعرارة).
- استمرارية بعض السلوكيات الاجتماعية والأخلاقية الخاطئة، كاستخدام الألفاظ النابية والشتائم، في إطار عملية الاتصال الاجتماعي، سواء بين أفراد الفئة وبعضهم، أم مع الفئات الاجتماعية الأخرى (من خلال أفراد العينة).

لعله من الواضح هنا اتفاق هذه النتائج، مع الكثير من النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، التي تم استعراضها في متن هذه الدراسة، بما يوحي أن الاختلافات ليست كبيرة، نسبة إلى المدى الزمني البعيد نسبياً، المتمثل بتلك السنوات الذي تمت فيها تلك الدراسات، التي قد يبتعد بعضها عن زمن إجراء الدراسة التي بين أيدينا بما يتجاوز ربع قرن من الزمن، وهو الأمر الذي قد يشير إلى تجذر العديد من المظاهر المشار إليها، في

إطار ثقافي خاص بهذه الفئة، يفرض على الراغبين بإحداث التغيير فيه المزيد من الوقت لتحقيق ذلك.

كما أنه في –ضوء تلك النتائج– يُصبح من الممكن القبول بالرؤية التي مضمونها أن قضية تسكين ما يقارب (250) أسرة من فئة الأخدام في هذه المدينة السكنية، لم تكن تحمل رؤية إصلاحية في المجال الاجتماعي، بقدر ما كانت تهدف إلى إزالة المساكن السابقة باعتبارها تشوه جمال المدينة، وفي إطار عملية تطويرية للمدينة، وهو ما يبدو أن أبناء الفئة أنفسهم قد استوعبوه.

أمّا إذا كان التوجه مغايراً –من قبل الجهات المعنية– للرؤية المشار إليها سلفاً، فإننا نورد هنا عدداً من المقترحات التي تحمل في طياتها تصورات بحلول أو معالجات، ربما من شأنها الإسهام في تجاوز أوجه القصور المختلفة التي أشارت إليها الدراسة في مواضع مختلفة، ولعل من أبرزها ما يلي:

- العمل على التوسع في الوحدات السكنية سواء من خلال التوسع الأفقي أم الرأسي، أو بناء تجمعات سكنية جديدة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الأسر في إطار السكن أو المنزل الواحد.
- فتح صفوف لمحو أمية الكبار، على أن يشارك فيها المتعلمون من أبناء الفئة، ومن خارجها، بعد التمهيد لذلك من خلال حملات توعية بأهمية هذه القضية من خلال المتعلمين من أبناء الفئة.
- إفساح المزيد من فرص العمل أمام أفراد هذه الفئة (ذكوراً وإناثاً)، ولو من خلال تخصيص حصص وظيفية، بما يتيح لهم فرص الاندماج الفعلي وليس الشكلي.
- القيام بحملات توعوية في المجال الصحي باختلاف جوانبه، مع تفعيل حملات النظافة على صعيد الوحدات السكنية العامة (الحارات)، أو الأسرية (المنازل).
- تنظيم ندوات توعية حول الاقتصاد المنزلي، ووسائل تنظيم الإنفاق، بما ينسجم مع طبيعة الدخل، ويحقق الإشباع للحاجات.
- التوسع في إطار المؤسسات التعليمية، بحيث تصبح أكثر قرباً، واحتضاناً، للتلاميذ من أبناء الفئة، وتوعية القائمين على تلك المؤسسات بأهمية مراعاة خصائص هذه الفئة، ومساعدتها على تحقيق التكيف، والاستفادة من الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات.
- توفير الخدمات الأساسية، لتلبية الحاجات الضرورية لأبناء الفئة والتي من أبرزها خدمات الاتصال والمواصلات.
- عدم الاقتصار في حملات التوعية، على أفراد هذه الفئة، بل شمولية، الفئات الاجتماعية الأخرى، على اعتبار أنهم طرف مشارك في العمليات والعلاقات الاجتماعية المنشود قيامها على أساس من التكافؤ بين مكونات المجتمع المختلفة، وكذا تكثيف الجهود من خلال حملات التوعية بطبيعة التغيرات التي طرأت على هذه الفئة، وما يستتبع ذلك من تغير في تصورات الناس حول أفراد هذه الفئة.

في ضوء ما سبق يمكن إضافة توصية أخيرة ذات طابع عام، وهي التي تتمثل في اعتبار الدراسة التي بين أيدينا بمثابة الخطوة الأولى على طريق التناول البحثي لهذه الفئة في إطار المدينة السكنية، على أن يُبنى عليها دراسات أخرى، لكن ذات طابع كيفي، أي أن تعتمد على أدوات البحث الكيفي كالملاحظة بالمشاركة، أو المجموعات البؤرية، للتحقق من مدى التطابق بين الأقوال والأفعال، وتجنباً للوقوع في مأزق بناء النتائج على أساس ما ينبغي أن يكون وليس ما هو كائن، وبصورة قطعية لا تقبل الشك أو التأويل، ولا تحتمل اللجوء إلى إخفاء البيانات، اعتقاداً بأن ذلك قد يحقق مكاسب لاحقة للمبحوثين.

المراجع العربية:

1- أبو غانم، فضل علي، 1985، **البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير**، ط2، مطبعة الكاتب العربي، دمشق.

2- استيته، دلال ملحس، 2004، **التغير الاجتماعي الثقافي**، ط1، دار الأوائل، عمّان.

3- الحيمي، عفاف أحمد، 2004، **التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني المعاصر: دراسة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للفترة بين 1980 – 2000**، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء.

4- الخياط، محمد أحمد، 2007، **الأقليات في الجمهورية اليمنية "الأخدام": دراسة اثنوجرافية لأخدام محافظة تعز**، دار الرعد للكتب والمطبوعات، صنعاء.

5- الدقس، محمد، 1996، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، ط2، دار مجدلاوي، عمّان.

6- السُّميري، نشوان، 2001، **التعددية السياسية في اليمن**، ط1، دار الكتب الوطنية، صنعاء.

7- الشرجبي، عادل، 1999، **الأوضاع التعليمية لأطفال الفئات المهمشة: دراسة نظرية تطبيقية على أطفال المهمشين في عصر بمدينة صنعاء**، منظمة اليونسيف، صنعاء.

8- الشرجبي، عثمان، عادل مجاهد وعبده علي، 2004، **التهميش الحضري في المجتمع اليمني: دراسة اجتماعية للجماعات الهامشية في مدينتي صنعاء وعدن**، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، صنعاء.

9- الشرجبي، قائد نعمان، 1986، **الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني**، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت.

10-عثمان، الشهاري، عبده علي وعبد الكريم، 2001، **دراسة وضع أبناء الجماعات الهامشية في مديرية المنيرة بمحافظة الحديدة**، المركز اليمني للدراسات وبحوث العمل، صنعاء.

11-العبسي، فاطمة علي، 1993، **((حول الفئات الدنيا في المجتمع: دراسة نظرية ميدانية))**، مجلة دراسات يمنية، العدد (49)، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء.

12- بدوي، أحمد زكي، 1982، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت.

13- بيار بور ديو وباسرون، 2007، **إعادة الإنتاج**، ط1، ترجمة ماهر تريمش، دار المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

14-جولوبوفسكايا، أيلينا، 1992، **((حول مسألة الفئات الدنيا في التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني))**، ترجمة سلطان عبد العزيز، مجلة قضايا العصر، العدد(12).

15-شجاع الدين، أحمد محمد (وآخرون)، 1996، **الجماعات والفئات الهامشية في المجتمع اليمني: دراسة ميدانية لأوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية في المدن الرئيسية**، الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع صندوق للأمم المتحدة الإنمائي، صنعاء.

16-عقبات، أمة الغفور زيد، 2001، **النظام الأسري للجماعات الهامشية: دراسة أنثروبولوجية لجماعة مختارة في مدينة صنعاء**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة صنعاء، صنعاء.

17-عماد، عبد الغني، 2006، **سوسيولوجيا الثقافة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

18-غالب، مفيد محمود هزاع، 2009، **الفئات المهمشة في المجتمع اليمني: دراسة سوسيولوجية لمجتمع الأخدام في مدينة تعز**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة عدن، عدن.

19-منظمة الدفاع عن الأحرار السود، **التقرير السنوي**، 2003.